الأمم المتحدة S/2008/466

مجلس الأمن

Distr.: General
16 July 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، الذي طلب فيه المجلس مني تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن الحالة في الصومال. ويشمل التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريري الأخير المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178 و Corr.1 and 2)، ويركز، بصفة خاصة، على العملية السياسية الجارية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وتحالف إعادة تحرير الصومال. ويوفر هذا التقرير أيضا معلومات مستكملة عن الحالتين الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان بما في ذلك عن التقدم المحرز بشأن بعض المهام، وفق ما طلبه المجلس في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، ويلخص الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها فضلا عن الشركاء الصوماليين. ويناقش التقرير أيضا، حالة التخطيط للطوارئ فيما يتعلق باحتمال نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا – التطورات الرئيسية في الصومال

ألف – التطورات السياسية

٢ – في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، كشفت الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال عن استراتيجيتها للمصالحة التي تشكل رمزا لالتزام الحكومة بتحقيق السلام والاستقرار للصومال. وتشمل استراتيجية المصالحة عنصرين: الأول يشجع بناء السلام على صعيد المجتمعات المحلية؛ والثاني يقترح المصالحة بين الحكومة والمعارضة الموجودة داخل الصومال وخارجها. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، اجتمع رئيس الوزراء نور حسن حسين مع زعماء مجلس ”هوويي“ للمعتقدات والوحدة لتقديم ورقة الاستراتيجية المقترحة التي تتضمن تفاصيل برنامج الحكومة للمصالحة ودعا أيضا ممثلي المجتمع المدني إلى الاضطلاع بدور بنّاء في عملية

170708 110708 08-41357 (A)

مصالحة البلد. وفي كلمة ألقاها الرئيس عبد الله يوسف أمام مجلس الأمن في جلسته الرفيعة المستوى التي عقدت بشأن السلام والأمن في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في نيويورك، أعاد تأكيد التزامه الشخصي والتزام حكومته، بالتعجيل بتحقيق السلام والمصالحة في الصومال ودعا المجلس إلى المساعدة في تحقيق استقرار البلد (انظر S/PV.5868).

٣ - وباستثناء جماعة ''الشباب'' التي أعلن المتحدث باسمها، مختار روبو، أنها لن تعمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، حظيت استراتيجية الحكومة، إلى حد كبير، بردود فعل إيجابية من أصحاب المصلحة الصوماليين الآخرين، ومن التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال على وجه الخصوص. ولحشد مزيد من الدعم من داخل الصومال وخارجها، قام ممثلي الخاص أحمد ولد عبد الله بإبلاغ أعضاء الشتات الصومالي، في رسالة مفتوحة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، بجهوده لتأمين السلام في الصومال ودعاهم إلى تأييد عملية السلام.

٤ - كما وجه ممثلي الخاص أيضا دعوة إلى زعماء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال للاشتراك في المناقشات الأولية بشأن دورهم في عملية تحقيق السلام في الصومال، كمقدمة لمحادثات تجرى وجها لوجه مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد سافر وفد رفيع المستوى من التحالف يضم رئيسه، الشيخ شريف شيخ أحمد، ورئيس لجنته المركزية، شريف حسن شيخ آدن، إلى نيروبي واجتمع مع ممثلي الخاص وغيره من ممثلي المجتمع الدولي في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ٥ نيسان/أبريل. وكنتيجة للمناقشة وافق الوفد على مناقشة خطة السلام التي دعت إليها الحكومة الاتحادية الانتقالية. ورحب الوفد بالدور التسهيلي الذي تقوم به الأمم المتحدة ووقّع على مذكرة تفاهم بهذا الشأن في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٥ - وخلال تبادل الآراء الابتدائي، شدد زعماء المعارضة على الحاجة إلى أن يعطي المجتمع الدولي أولوية لتحقيق السلام المستدام في الصومال، وأن يسلم بالمسؤولية الملقاة على عاتقه بشأن نشر قوة محايدة يقبلها الصوماليون. كما حدد زعماء المعارضة أيضا وجود القوات الإثيوبية في الصومال وانتهاكات حقوق الإنسان الجارية بوصفهما مجالين رئيسيين يتعين على المجتمع الدولي معالجتهما. وعقب الاجتماع الذي عقد في نيروبي، أجرى زعماء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال تشاورا وثيقا مع أعضاء التحالف داخل الصومال وخارجه لتأمين تأييدهم لمواصلة المحادثات مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٦ - وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، بدأ ممثلي الخاص جولة أولى من المحادثات في جيبوتي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف. وقد افتتح المحادثات رسميا وزير الشؤون الدينية لجيبوتي وجمعت المحادثات بين الأطراف الصومالية، والأمم المتحدة، فضلا عن ممثلي المجتمع الدولي وحكومة جيبوتي. وفي ١٥ أيار/مايو، في نهاية مجموعة من الجلسات، التزمت الوفود

من الجانبين بحل الصراع بالوسائل السلمية ووقعت بيانا مشتركا دعت فيه مؤيديها إلى تسهيل وصول الجهود الإنسانية دونما عائق وكذلك إيصال المساعدات الإنسانية.

٧ - ومع ذلك وجهت انتقادات للمحادثات التي أجريت في جيبوتي من جانب بعض أعضاء المعارضة باعتبار أنها وقعت بشكل مفرط تحت تأثير عناصر فاعلة خارجية. واعترف الشيخ شريف شيخ أحمد في رده بدعم الحكومة الإريترية للتحالف، ولكنه اتهمها في نفس الوقت بمحاولة تقسيم الجماعة. وحث الحكومة الإريترية على التعامل مع الزعامة الحقيقية للتحالف وأعاد تأكيد دعوة التحالف إلى الانسحاب الفوري للقوات الإثيوبية، التي اتهمها بانتهاك حقوق الإنسان.

٨ - وبدأت جولة ثانية من محادثات الصومال في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ في جيبوتي. وتزامنت مع زيارة بعثة مجلس الأمن لأفريقيا. وقد عقد وفد مجلس الأمن مشاورات مع الرئيس أحمد وأعضاء حكومته، وزعماء التحالف من أجل تحرير الصومال وممثلي المجتمع المدني، والجماعات النسائية، والطوائف الدينية، ومنظمات الأعمال التجارية. وقد شجع أعضاء مجلس الأمن الأطراف على الاشتراك في حوار صادق وأعادوا تأكيد استعدادهم لدعم أي اتفاق تتوصل إليه الأطراف الصومالية. وقد هيأت هذه الجولة الثانية من المحادثات للمشتركين فرصة للاشتراك في عدة حلقات عمل نظمتها الأمم المتحدة بشأن المساعدة الإنسانية والتعمير والتنمية، والعدالة والمصالحة، ووقف العنف المسلح، ونشر عمليات حفظ السلام.

٩ - في ٩ حزيران/يونيه، توصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال إلى اتفاق سياسي وقعه كل من الطرفين بالحروف الأولي وشهدت الاتفاق فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وينص الاتفاق على ما يلي:

(أ) وقف الأعمال العدائية من جانب كلا الطرفين لفترة ابتدائية مدتها ٩٠ يوما، تبدأ بعد ٣٠ يوم من توقيع الاتفاق؛

(ب) تقديم طلب مشترك إلى مجلس الأمن للإذن بتكوين قوة استقرار دولية، من البلدان الصديقة، باستثناء الدول المجاورة، ونشرها في غضون الشهور الأربعة التالية؛

(ج) أن تتصرف الحكومة الاتحادية الانتقالية وفقا لما قررته بالفعل الحكومة الإثيوبية من سحب قواتها من الصومال بعد نشر عدد كاف من قوات الأمم المتحدة؛

(د) أن يقوم التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بفك ارتباطه بأي جماعات مسلحة أو أفراد مسلحين لا يلتزمون بشروط الاتفاق؛

(هـ) اضطلاع كلا الطرفين بجميع التدابير الضرورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية دونما عائق؛

(و) أن تُنشأ، في غضون ١٥ يوما، لجنة أمنية مشتركة، ترأسها الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ الترتيبات الأمنية المتفق عليها. وأن تنشأ، في غضون ١٥ يوما، لجنة رفيعة المستوى، ترأسها الأمم المتحدة أيضا لمعالجة التحديات المتعلقة بالمسائل السياسية والمسائل المتعلقة بالعدالة والمصالحة. وعقد مؤتمر قبل نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨، لمناقشة هذه المسائل؛

(ز) عقد مؤتمر دولي، في غضون الشهور الست التالية، يهدف إلى دعم تعمير الصومال وتنميته.

١٠ - وبينما أدان المتشددون في صفوف المعارضة الاتفاق، أعاد الشيخ حسن عويس ويوسف انط أده، زعيمي التحالف، بوضوح تأكيد التزامهما بالاتفاق وأعربا عن رغبة في الانسحاب المبكر للقوات الإثيوبية. وأعرب رئيس الوزراء حسين عن تقديره للاتفاق وشدد على الحاجة إلى أن تساهم الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأعضاء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، والصوماليون بصفة عامة بشكل جماعي في تنفيذه. ووجه دعوة صريحة لزعماء المعارضة الذين لم يشاركوا في محادثات جيبوتي بالانضمام إلى العملية السياسية الراهنة.

التطورات الأخرى

١١ - في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، توصلت الأحزاب السياسية الثلاثة لـ ''صوماليلاند'': حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني الحاكم، وحزب السلام والوحدة والتنمية، وحزب العدالة والرفاه المعارضان، إلى اتفاق بشأن مواعيد الانتخابات المحلية والرئاسية، مما أنهى أسابيع من الخلاف المستحكم سببها قرار من مجلس الكبار التشريعي بتمديد فترة رئاسة رئيس الجمهورية من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠٠٩. ووفقا للاتفاق الذي وقّعته الأحزاب الثلاثة واللجنة الانتخابية، التي أنشئت بالفعل وتضم ممثلين للأحزاب الثلاثة جميعها، ستُجرى الانتخابات البلدية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والانتخابات الرئاسية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد أعرب الشركاء الدوليون بما فيهم الدانمرك والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الأوروبي عن التزامهم بدعم الديمقراطية في ''صوماليلاند'' وتمويل الانتخابات القادمة.

١٢ - ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية في ''بونتلاند'' في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث أعلن ما يزيد عن ١٠ مرشحين عن تقدمهم لانتخابات الرئاسة.

الظروف الاقتصادية

١٣ - انهار تقريبا إيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية في معظم أنحاء البلد. أما المناطق الجنوبية الوسطى من الصومال، التي شكلت مركز النشاط الاقتصادي للبلد، فكانت هي أشد المناطق تأثرا، مما كان له أثر مباشر على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية عموما. ودون التحويلات المالية السنوية الآتية من الشتات التي تزيد في قيمتها عن بليون واحد من دولارات الولايات المتحدة، وتشكل ما يقدر بـ ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للصومال، ستصبح الغالبية العظمى من الصوماليين اليوم دون أية وسيلة للعيش. وثمة حاجة حقيقية لاستثمار التحويلات المتدفقة إلى الصومال في القطاعات الإنتاجية، وتوفير سبل الرزق المستدامة والنمو الاقتصادي.

١٤ - وبينما يواصل الشعب الصومالي مواجهة الجفاف والصراع المستمرين، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية خلال السنة الماضية إلى تفاقم محنته. وقد ساهمت الزيادة المنقطعة النظير في أسعار الأغذية والوقود العالمية في زيادة مخيفة للأسعار في الصومال. ففي المناطق الوسطى الجنوبية من الصومال، زادت أسعار الحبوب المنتجة محليا بنسبة ٣٠٠ إلى ٤٠٠ في المائة خلال الشهور الـ ١٢ الماضية، وساهم في ذلك أيضا انخفاض الإنتاج المحلي. وقد زادت أسعار الأرز والزيوت النباتية المستوردين بنسبة ١٦٠ في المائة تقريبا. وانخفضت قيمة الشلن الصومالي بنحو ٨٠ في المائة، وكان ذلك راجعا جزئيا إلى دخول عملة مزيفة، مما جعل من غير الممكن احتواء الضغوط التضخمية. وكان لهذه التطورات المعاكسة أثر مباشر في الأمن الغذائي؛ حيث يكافح فقراء الحضر في مواجهة تضخم زائد يتزايد معدله بشكل مطرد مع انخفاض قيمة الشلن الصومالي انخفاضا شديدا.

١٥ - وخلال أيار/مايو ٢٠٠٨، مرت مقديشو بعدة أيام من المظاهرات الواسعة النطاق، بعد ما رفض أصحاب المحلات قبول الشلن الصومالي القديم بوصفه عملة قانونية واحتجت المظاهرات أيضا على ارتفاع تكلفة الأغذية. واستجابة للمظاهرات، قامت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بالتشاور مع مجتمع الشركات التجارية، بإصدار توجيهات بقبول أوراق العملة الصومالية القديمة كعملة قانونية وعينت لجنة من خمسة أشخاص لرصد تنفيذ ذلك القرار.

١٦ - ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بالمساعدة في جهود حثيثة لعكس اتجاه هذه الحالة. وفي الوقت الذي يتواصل فيه التصدي للتحديات الإنسانية التي تواجه البلد، هناك حاجة ماسة للتركيز بشكل متزايد على الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات والقدرات لإنتاج منافع للشعب، ولا سيما للفقراء وللفئات الضعيفة. وثمة حاجة ماسة لدعم إصلاح الاقتصاد الكلي وتحفيز نشاط القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي المنصف والتنمية الشاملة. وإذا لم يوجه اهتمام ملائم للتنمية الاقتصادية سريعا، سيتأثر جيل أخر من الصوماليين بشكل سلبي.

باء - الحالة الأمنية

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية العامة في الصومال متقلبة. وشهدت المناطق الجنوبية والوسطى ومنطقة ''بونتلاند'' جميعها زيادة كبيرة في الأنشطة الإجرامية التي تفاقمت بسبب ضعف القدرة على إنفاذ القانون. وما زال النزاع الجاري بشأن منطقة ''لاس آنود'' يثير القلق، حيث ما زالت سلطات كل من ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' تعزز وجودها العسكري حول المنطقة المتنازع عليها. وقد أدى التعزيز إلى وجود فراغ أمني في سائر أنحاء منطقة ''بونتلاند''، الأمر الذي أدى، مع عدم دفع مرتبات الشرطة والميليشيات التي تعمل لحساب الحكومة، إلى زيادة في القرصنة على طول الشريط الساحلي، وفي عمليات الخطف والتهديد بأخذ الرهائن. ونتيجة لذلك، كان من الضروري رفع مستوى التأهب الأمني في ''بونتلاند'' من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة.

١٨ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، شنت الولايات المتحدة الأمريكية غارة جوية على ''دوساماريه''، بمنطقة غالغادود، أدت إلى مقتل الشيخ آدن هاشي آيرو، القائد العسكري لجماعة ''الشباب''. وفي ٤ أيار/مايو، تظاهرت أعداد كبيرة من سكان إقليمي ''دوساماريه'' و ''غوريل'' بمنطقة ''غالغادود'' ضد الغارة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة وتوعدت جماعة ''الشباب'' بالانتقام. وفي أعقاب الغارة الجوية، تعرض موظفي المعونة إلى الاستجواب للشك في أنهم جواسيس للولايات المتحدة الأمريكية، واضطرت الأمم المتحدة إلى فرض قيود على حركة مواطني الولايات المتحدة الذين تستخدمهم الأمم المتحدة في الصومال.

١٩ - وأضحت الصدامات الكبيرة بين متمردي اتحاد المحاكم الإسلامية، وجماعة ''الشباب'' وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تساندها إثيوبيا أكثر تواترا في بايدوا وما حولها وعلى طول الطريق السريع بين مقديشو وأفغويه وبايدوا. وما زالت ميليشياتي جماعة ''الشباب'' واتحاد المحاكم الإسلامية تمارسان أنشطتهما بمهاجمة المدن والقرى والاستيلاء عليها وتنصيب سلطات محلية مؤيدة لهما والانسحاب بعد ذلك.

٢٠ - ويسيطر اتحاد المحاكم الإسلامية على مدينتي ''بليتونين'' و ''واجد''. وقد أدى عدم سيطرة الحكومة الاتحادية المؤقتة على تلك المناطق إلى ازدياد أنشطة قطع الطرق والأنشطة الإجرامية، مما أدى إلى نقل جميع الموظفين الدوليين من المدينة. وفي بايدوا، ما زالت الحالة متوترة ومتقلبة؛ ووقعت خمس حوادث استُخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة من التي تُفجر على جوانب الطرق في أيار/مايو. وما فتئ العداء يتزايد للقوات الإثيوبية وصدرت تهديدات بالانتقام منها بعد ما ذاعت أنباء عن مقتل ٢١ مدنيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢١ - ويواجه موظفو المعونة مخاطر كبيرة أثناء قيامهم بأعمالهم ويتعرضون لأخطار الاغتيال والخطف والمضايقة والأجهزة المتفجرة المرتجلة والقنابل المزروعة على جوانب الطرق والقرصنة. وفي ٢٠ أيار/مايو، دخل اثنا عشر مسلحا مجمع منظمة إيطالية من منظمات المعونة في منطقة شابيل الدنيا وخطفوا اثنين من المواطنين الإيطاليين وزميلهما الصومالي. وزادت عملية الخطف الأخيرة هذه عدد موظفي المعونة وغيرهم من المواطنين الأجانب الذين أخذوا رهائن أو احتُجزوا في الصومال إلى ٧ أفراد. وقد حدثت حتى نهاية شهر آذار/مارس ٢٣ حادثة خطف فعلي أو محاولة خطف بالإكراه للمركبات المستخدمة في الأنشطة الإنسانية. وثمة عنصر مزعج إلى حد كبير ظهر في أوائل نيسان/أبريل، وهو إعدام أربعة مدرسين أجانب (كينيان واثنان من المواطنين البريطانيين) من جانب العناصر المناهضة للحكومة في بيليتوين. وقد تدهورت الحالة الأمنية في ''بونتلاند'' بشدة، وحدثت تهديدات ومحاولات متعددة للخطف خلال الشهور الماضية. وفي شهر نيسان/أبريل، نجا اثنان من موظفي الأمم المتحدة من حادثة تتعلق بتراع بشأن تمويل أحد المشاريع أمطرت فيها الميليشيا مركبة تحمل علامات واضحة للأمم المتحدة بوابل من الرصاص. وفي ٦ تموز/يوليه، قُتل رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مقديشو من جانب مسلحين مجهولي الهوية أثناء خروجه من أحد المساجد. وكانت النتائج بالنسبة للأنشطة الإنسانية في المنطقة خطيرة؛ فمعظم المنظمات غير الحكومية الدولية أجلت الموظفين الدوليين التابعين لها. أما الموظفون الوطنيون التابعون للمنظمات الإنسانية، فما زالوا يقومون بإيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها، ولكن الاحتياجات ما زال الوفاء بها بعيدا.

٢٢ - وقد اختُص موظفو وسائط الإعلام أيضا بالاعتداءات والاغتيال. ففي ٧ حزيران/يونيه، قُتل مراسل لمحطة الإذاعة البريطانية (البي بي سي) في كيسمايو من جانب مسلحين مجهولين، وكان هذا المراسل يعمل أيضا مع عدة خدمات دولية أخرى للأنباء في الصومال، وبذلك ارتفع العدد الكلي للصحفيين الذين قُتلوا منذ ٢٠٠٧ إلى تسعة. وكان الصحفي ناسطه ضاهر فرح يعمل أيضا نائبا لرئيس الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين. ووفقا

لما ذكرته منظمة ”صحفيون بلا حدود“، ما زال العشرات من موظفي وسائط الإعلام يختبئون لفترات تصل إلى عدة أسابيع، بسبب شيوع انعدام الأمن وتهديدات محددة بقتلهم.

٢٣ - وخلال العام الماضي، استولى القراصنة الذين يعملون قبالة الشريط الساحلي الشمالي الشرقي للصومال على عدد من السفن، وفي عام ٢٠٠٨ وقعت حتى ١٥ تموز/يوليه ١٤ حادثة قرصنة بالفعل. وهذه التطورات تجعل المياه الإقليمية للصومال واحدة من أكثر الأماكن خطورة في العالم بالنسبة للسفن البحرية التي تمخر عبابها.

التقدم المحرز بشأن الترتيبات الأمنية لنقل المقار

٢٤ - طلب مجلس الأمن في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨) معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في وضع الترتيبات الأمنية اللازمة لنقل مقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري وفقا للتوصيات الواردة في تقريري الأخير.

٢٥ - ونحن نعمل في الوقت الحالي على وضع طرائق لإنشاء فريق تخطيط متكامل، يوفر الدعم لأعمال فرقة العمل المتكاملة المعنية بالصومال. وسيركز فريق التخطيط على ما يلي: التخطيط لنقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى الصومال؛ ودعم هذا المكتب في تنفيذ الأحكام الأمنية الواردة في اتفاق جيبوتي، ولا سيما في إنشاء اللجان الأمنية المشتركة؛ وتخطيط الدعم الذي نقدمه لقوة دولية لتحقيق الاستقرار؛ والمضي قدما في تخطيطنا لحالات الطوارئ، فيما يتعلق باحتمال نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب، وفقا للقرار ١٨١٤ (٢٠٠٨). وسيوفَد فريق التخطيط، الذي سيرأسه أحد كبار موظفي الأمم المتحدة، في بعثة تقييم أمني مشتركة بين الوكالات بحلول نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٨.

٢٦ - وقد أجرت إدارة شؤون السلامة والأمن دراسة أولية للتهديدات التي تُواجه حاليا على أرض الواقع وللتدابير الممكنة للحد من أخطارها. وتوصي الدراسة بإيفاد بعثة تقييم أمني مشتركة بين الوكالات قبل نشر موظفي الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها إلى مقديشو. وعلاوة على ذلك، يتطلب نشر الموظفين إلى مقديشو اعتماد وتنفيذ جميع التدابير الأمنية التي توصي بها تلك البعثة، وخفض مستوى التأهب الأمني في مقديشو من المرحلة الخامسة إلى المرحلة الرابعة.

٢٧ - ويشير التقييم الأولي إلى أن زيادة نشر موظفي الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها إلى بايدوا يمكن أن تجرى دون تغيير المرحلة الرابعة الحالية بالنسبة للتأهب الأمني. لكن هذا النشر

سيتوقف على اعتماد تدابير فعالة للتخفيف من المخاطر، على النحو المحدد في تقييم المخاطر الأمنية.

٢٨ - ونظرا للتهديدات الأمنية القائمة، فإن المكتب والحيز السكني المتاحين حاليا في كل من بايدوا ومقديشو لا يكفيان لاستيعاب زيادة كبيرة في نشر الموظفين إلى الصومال. ومن ثم ينبغي تحديد مواقع بديلة وإدخال تحسينات أمنية هامة عليها، على النحو المحدد في تقييم المخاطر الأمنية للمواقع المقترحة.

٢٩ - وتبعا لخصائص الموقع ولنتائج تقييم المخاطر الأمنية، ستشمل التحسينات الأمنية الهامة للمواقع الثابتة تحصينات علوية للمنشآت، ومسافة فاصلة، ومحيط آمن، ومرافق طبية مناسبة، وقوة أمنية ثابتة، وضوابط ملائمة للدخول، وأفرقة أمنية متنقلة. وستشمل التحسينات الأمنية الهامة المتعلقة بالتحركات البرية والجوية عربات مصفحة، وحماية يوفرها مرافقون، وآليات تعقب للمركبات، وتوعية بالحالة القائمة، وتعزيز طاقة خدمات المساعدة الإنسانية الجوية للأمم المتحدة، بما في ذلك توفير هيكل أمني يتناسب مع ما يعتبر من الناحية التقنية بيئة معادية، ونظام متكامل للمعلومات الأمنية.

٣٠ - وسيتطلب الأمر وضع مواصفات تقنية فيما يتعلق ببعض التحسينات الأمنية الثابتة والمتحركة، من قبيل التحصينات العلوية، والمسافة الفاصلة، وغير ذلك من الجوانب الأمنية، على أساس الجوانب المحددة لخطر ما، كمعرفة عيار مدافع هاون أو قطع أخرى من المدفعية أو توقعه، على سبيل المثال. وتتجاوز هذه الخدمات التقنية نطاق الخبرة المتوفرة في الوقت الراهن لدى إدارة شؤون السلامة والأمن. ولئن كانت التحسينات الأمنية الثابتة والمتحركة في إطار الأمم المتحدة ضرورية، فإنها لا تكفي لنقل المكتب والفريق القطري. وسيقتضي الأمر مشاركة قوة أمنية فعالة تابعة للبلد المضيف أو لجهة ثالثة، لكفالة الأمن في الوسط الخارجي، من خلال مراقبة محيط الموقع والمناطق الأوسع نطاقا التي قد يعمل ويعيش ويسافر فيها موظفو الأمم المتحدة، بما في ذلك سلامة وأمن المرافق والهياكل الأساسية للمطارات.

ثالثا - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٣١ - صعّدت الجماعات المتمردة خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٨ الهجمات على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ففي ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، انفجرت سيارة مفخخة يقودها انتحاري في موقع للبعثة في مقديشو، يقيم فيه حفظة سلام من بوروندي، مما أدى إلى مقتل جندي بوروندي. وفي ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، انفجرت قنبلة على جانب إحدى الطرق في مقديشو، مما أسفر عن إصابة أربعة من حفظة السلام الأوغنديين. ولا يزال الاتحاد الأفريقي يواجه قيودا كبيرة على الصعيدين المالي واللوجستي وصعيد تكوين القوات

لاستكمال نشر البعثة. وحتى تاريخه، تتألف البعثة من كتيبتين من أوغندا وكتيبة واحدة من بوروندي، أي ما مجموعه ٦٥٠ ٢ جنديا في مقديشو، من أصل القوة المرخص بها التي يبلغ قوامها ٠٠٠ ٨ جندي. وقد أكملت كتيبة بوروندية أخرى التدريب السابق للنشر، وهي بانتظار استلام معداتها لكي يجري نشرها في الصومال.

٣٢ - وقد أرسل الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، إلي رسالة مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨، طلب فيها إلى الأمم المتحدة تزويد الاتحاد الأفريقي بمجموعة عناصر للدعم بمبلغ إجمالي قدره ٨١٧ مليون دولار لاستكمال نشر البعثة. وفي ردي المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدمت مقترحات بشأن ما يمكن للأمم المتحدة تقديمه من مساعدة إلى البعثة، على أساس مبدأين: أن ينصب دعم الأمم المتحدة للبعثة على مساعدة الاتحاد الأفريقي في بناء قدراته التنظيمية للتصدي للتحديات التي يواجهها في دعمه للبعثة، وأن يكفل التقيد إلى أقصى قدر ممكن بمعايير الأمم المتحدة في نشر البعثة، لإتاحة أكبر قدر من الفعالية في نشر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ليحلوا محل البعثة، إذا ما قرر مجلس الأمن في وقت لاحق إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال. وفي هذا الصدد، اقترحت المشاركة مع رئيس الاتحاد الأفريقي في استضافة مؤتمر للمانحين، وإنشاء آلية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والبلدان المانحة/المشاركة بقوات في إطار الأمم المتحدة من أجل متابعة التعهدات، وإيفاد المزيد من خبراء التخطيط للعمل في فريق التخطيط التابع الأمم المتحدة لدى البعثة في أديس أبابا في مجالات الهندسة، وإدارة العقود، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات، والمعدات التي تملكها الوحدات، وتدبير القوات، والشراء. وتعمل الأمانة العامة بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي للمضي قدما في تناول هذه الخطوات.

٣٣ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه وقع الاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم شاملة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في نيروبي لشراء معدات لمقر البعثة في مقديشو مستقبلا. ويتوقع أن يجري قريبا التفاوض على مذكرات تفاهم منفصلة والتوقيع عليها للارتقاء بالمستشفى الميداني إلى مصاف وحدة طبية من المستوى الثاني حسب معايير الأمم المتحدة، وإجراء مسح موقعي لمقر البعثة، وتشييد مقر البعثة في مقديشو، والإشراف على شراء المركبات المدرعة.

٣٤ - وقدمت إيطاليا مبلغا إجماليا قدره ١٠ ملايين يورو لدعم الأنشطة التي تضطلع بها البعثة، والتي تشمل وضع مفهوم لعمل لقوات الشرطة الصومالية على نحو يتمشى مع

التوصيات الواردة في تقرير إصلاح القطاع الأمني، الذي وضعه الشركاء الدوليون من أجل الصومال.

٣٥ - وفي محاولة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين مختلف العناصر الفاعلة في الصومال، عقدت البعثة حلقة عمل في نيروبي يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو، جمعت مشاركين من الأمم المتحدة، والحكومة الاتحادية الانتقالية، والشركاء المانحين، واثنين من البلدان المساهمة بقوات حاليا. وهيأت حلقة العمل منتدى لتعزيز التعاون والتآزر بين مختلف أصحاب المصلحة في مقديشو ونيروبي وأديس أبابا. وكان من النتائج الرئيسية لحلقة العمل التكفل بإيلاء اهتمام خاص لعملية السلام في الصومال في إطار خطة عمل البعثة لعام ٢٠٠٨ وفي التوصيات الرامية إلى إدراج مسألة الصومال في جداول أعمال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي وغيره من الاجتماعات الدولية.

التخطيط لحالات الطوارئ

٣٦ - كما أشرت في تقاريري السابقة، وكما أكد مجلس الأمن مجددا للأطراف أثناء المناقشات التي دارت فيما بينهما في ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في جيبوتي، ينبغي أن يقوم إنشاء عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال على اتفاق سياسي قابل للتطبيق، وتحقيق استقرار الحالة في الميدان. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الاتجاه في إطار محادثات جيبوتي.

٣٧ - وبناء على دعوة من ممثلي الخاص، قامت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني مؤخرا بتقديم إحاطة للأطراف في جيبوتي عن المبادئ الأساسية لإنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وتصميمها وتنفيذها، والشروط المسبقة المتعلقة بها وأجابتا عن الأسئلة التي طرحتها الأطراف في هذا الصدد. والأمانة العامة على استعداد لمواصلة مثل هذا التفاعل مع الأطراف، مما قد يساعد في إقامة التعاون ووضع البارامترات اللازمة لتخطيط عملية لحفظ السلام ونشرها، تمشيا مع الاحتياجات على أرض الواقع.

٣٨ - وجدير بالذكر أني اقترحت في تقريري المرحلي الأخير (S/2008/178 و Corr.1 and 2)، عددا من السيناريوهات تتصل بكل منها خيارات لتقديم الدعم للأطراف الصومالية في مجالي الأمن وحفظ السلام. واستند السيناريو الأول إلى الحالة الراهنة التي تتميز بمستو مرتفع من أنشطة السلب والنهب ومحدودية التقدم السياسي. وبني الخيار المتعلق بهذا السيناريو على إضفاء الطابع الرسمي على جهود الدعم البحري الرامية إلى حماية الشحن البحري للمعونة الإنسانية. وفي السيناريو الثاني كان هناك بعض التقدم السياسي بالتزامن مع نقل عناصر فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى مقديشو أو مناطق

أخرى في داخل الصومال. وقد ارتأى السيناريو الثالث توقيع الأحزاب السياسية لمدونة قواعد سلوك تمكن من نشر قوة لتحقيق الاستقرار وتجعل من السهل الانسحاب التدريجي للقوات المسلحة الإثيوبية من الصومال. وفي السيناريو الرابع تضع قوة تحقيق الاستقرار تلك الشروط اللازمة للنشر المحتمل لعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

٣٩ - ويعتمد الإبقاء على الزخم الناشئ عن اتفاق جيبوتي على قيام الأطراف بتنفيذ التزاماتها بوقف العنف المسلح. ودون التزام واضح إزاء السلام من جانب الأطراف الصومالية، سيكون من الصعوبة بمكان إنشاء قوات تحقيق استقرار جديرة بالثقة تحل محل القوات الإثيوبية في مقديشو. وعلى أساس ما هو متوقع من وفاء الأحزاب بهذه الالتزامات، أقوم حاليا بالتشاور مع ممثلي الخاص والاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء بشأن أفضل سبل لتحقيق التقدم فيما يتعلق بالتخطيط لإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار.

رابعا - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٤٠ - عمل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، في الاضطلاع بجهوده الرامية إلى تعزيز الحوار، جنبا إلى جنب مع جميع الشركاء بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفريق الأمم المتحدة القطري دعما للمناقشات الجارية بشأن السلام. وقد أعربت هذه المنظمات جميعها عن تأييدها الكامل للدور الرائد لممثلي الخاص في تعبئة التأييد الدولي للسلام والأمن والتنمية في الصومال.

٤١ - وفي أعقاب جلسة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٢٨٧٠ بشأن العلاقات الخارجية، أعرب المجلس عن ترحيبه بنتائج المحادثات التي عقدت في جيبوتي في الفترة من ١٠ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ تحت رعاية مبعوثي الخاص، وحث جميع الأطراف على التمسك بالتزامها بالمشاركة في الجولة الثانية من محادثات جيبوتي في ٣١ أيار/مايو. ورحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالحوار القائم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والزعماء المحليين في مقديشو.

٤٢ - وفي بيان صادر في ٢٩ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، رحب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالتزام الحكومة الاتحادية الانتقالية بتعزيز الحوار والمصالحة على نطاق شامل وما أعربت عنه المعارضة من استعدادها للدخول في حوار يؤدي إلى حل سلمي للأزمة في الصومال.

٤٣ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في أوسلو لمناقشة العملية السياسية والحالتين الأمنية والإنسانية. وأكد الفريق من جديد على أن

السبيل الوحيد إلى تحقيق الاستقرار والمصالحة والتنمية في الصومال هو أن يجري ذلك من خلال الحوار الشامل. ورحب أعضاء الفريق بالتزام قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية وغيرها من أصحاب المصلحة بالانخراط في المحادثات السياسية. وأكد فريق الاتصال على الحاجة إلى توخي اليقظة في حماية ذلك الحوار من القائمين بالسلب والنهب في الداخل والخارج، ودعا جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الإنساني الدولي. ووافق أعضاء فريق الاتصال على ضرورة انتقال رئاسة الفريق الآن إلى ممثلي الخاص من أجل زيادة تعزيز الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عملية السلام في الصومال.

٤٤ - وقد حدد جميع الشركاء أن إصلاح قطاع الأمن هو أحد المجالات الرئيسية بالنسبة لتعزيز الاستقرار في الصومال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام فريق من خبراء قطاع الأمن من المفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بإعداد تقرير يشمل مقترحات بشأن وضع استراتيجية لتقديم المساعدة الدولية لقطاع الأمن. وتطرح الوثيقة توصيات مفيدة بشأن الكيفية التي يمكن أن يبحث بها على نحو متماسك ومنسق تقديم المساعدة الدولية لقطاع الأمن في الصومال. وتجري حاليا دراسة متابعة لتقييم المتطلبات الأمنية على أرض الواقع.

٤٥ - ويقترح التقرير إنشاء هيكل متكامل لتنسيق قطاع الأمن وتخطيط السياسات المتصلة به تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لكفالة ما يلي: (أ) أن يكون نطاق المساعدة التي تقدم حاليا لقطاع الأمن في الصومال منسقا ومتكاملا على الصعيدين التقني والاستراتيجي؛ (ب) قيام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بتنسيق سياسة تقديم المساعدة الدولية في قطاع الأمن وقيادتها.

٤٦ - ويشكل دعم القدرة على إنفاذ القانون في الصومال، بما في ذلك تسديد مرتبات ضباط الشرطة، أحد الشواغل الرئيسية للحكومة الاتحادية الانتقالية. وقد دُرِّب نحو ٢ ٨٠٠ شرطي صومالي ودفعت لهم أجور من خلال برنامج سيادة القانون والأمن التابع للبرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، أعادت قوات الشرطة الصومالية حوالي نحو ٢ ٢٠٠ شرطي من قوة الشرطة السابقة إلى العمل لا يتلقون أجرا في الوقت الحالي. وما زال رئيس الوزراء يسعى إلى الحصول على مساعدة لسد هذا العجز الأمر الذي يرى أنه ضروري لتحسين الأمن في مقديشو.

٤٧ - وقد شرع فريق الأمم المتحدة القطري، منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، في تنفيذ الخطة الأمم المتحدة الانتقالية كوسيلة لزيادة الدعم المقدم لعمليتي الإنعاش والتنمية.

وتوفر الخطة إطارا للشراكة والتنسيق بين العناصر الفاعلة في الصومال ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية.

٤٨ - ووفقا لتقديرات فريق الأمم المتحدة القطري سيلزم لتحقيق الإنجازات المستهدفة للخطة الانتقالية لعام ٢٠٠٨ نحو ٢١٨,٤ مليون دولار. وحتى منتصف حزيران/يونيه، جمع حوالي ١٥٩,٣ مليون دولار لأنشطة الإنعاش والتنمية في جميع أنحاء الصومال. ولكي يتسنى تنفيذ الخطة الانتقالية وتعزيز الأنشطة الإنسانية على نحو فعال تقوم الأمم المتحدة، بتنفيذ آليات لبناء القدرات للشركاء الوطنيين، وتدابير للتخفيف لمعالجة الظروف الأمنية. ويجري حاليا تقييم للمخاطر من أجل القيام على نحو أفضل بتحديد التدابير الإضافية اللازمة لكفالة استمرار العمليات وتعزيزها في جميع أنحاء الصومال حيثما أمكن ذلك. وقد جرى بذل كل جهد ممكن لتنفيذ الخطة الانتقالية بشكل يوفر الدعم للشعب الصومالي والمؤسسات الوطنية. وتخصص الأموال للمجالات الاستراتيجية الخمسة للخطة الانتقالية جميعها، وهي بناء المؤسسات، والإدارة المحلية وتقديم الخدمات لامركزيا، وسيادة القانون والأمن، والتعليم، والصحة وتوفير سبل العيش، وبطريقة مرتبة.

٤٩ - وقد طلب مجلس الأمن في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨) معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في إنشاء وحدة تخطيط مشتركة في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وفقا للتوصية الواردة في آخر تقاريري المرحلية، وكوسيلة لإدماج العناصر الثلاثة لنهج الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن الصومال. وستعمل وحدة التخطيط المشتركة على كفالة تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة على نحو منسق من جانب مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري. وقد وضعت اختصاصات وحدة التخطيط المشتركة وحددت الاحتياجات من الموظفين. وتتخذ الأمانة العامة خطوات لتحديد موارد تمويل الوحدة في عام ٢٠٠٨ على وجه السرعة، وسيقدم طلب رسمي لتوفير الموارد للوحدة في عام ٢٠٠٩.

خامسا - الحالة الإنسانية

٥٠ - منذ تقريري الصادر من أربعة شهور مضت في آذار/مارس ٢٠٠٨، مرت الأحوال الإنسانية بمنعطف شديد إلى الأسوأ، وذلك نتيجة للصراع الدائر، وتزايد أسعار الأغذية، وتفاقم الجفاف الذي أصاب مساحة واسعة من وسط الصومال، وبداية سيئة لموسم الأمطار الحالي وانعدام الأمن المدني بشكل متزايد. وتتدهور الحالة في الصومال بمعدل أسرع من المتوقع. ومن ثم، ازداد عدد الأفراد الذين تلزمهم المساعدة الإنسانية بنسبة ٤٠ في المائة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٢,٦ مليون نسمة، وهو ما يشكل نسبة ٣٥ في المائة من عدد السكان. وتورد التقارير أن ٠٠٠ ٧٥٠ نسمة تقريبا قد فروا من مقديشو في الأشهر الثلاثة

الأخيرة، مما يجعل العدد الإجمالي للأفراد الذين فروا من مقديشو منذ اندلاع الصراع الحالي يقدر بأكثر من مليون نسمة، يعيش نحو ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة منهم في مخيمات على مشارف العاصمة. ويجد سكان الحضر أنفسهم مضطرين إلى اللجوء إلى خيارات عسيرة، وهي إخراج أولادهم من المدارس، والاستغناء عن الأدوية، وتناول وجبة واحدة يوميا، وذلك لمواجهة نقص الغذاء. وإذا استمر الوضع الإنساني في التدهور، فمن الممكن أن يصبح ٣,٥ مليون نسمة في حاجة للمساعدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

٥١ - ويتزايد عدد الأعمال التي تستهدف جهات تقديم المعونة. فقد قُتل هذه السنة وحدها ١٥ من موظفي المعونة بعد أن استهدفتهم مباشرة جماعات شتى. وأدّى ذلك وما صاحبه من تفاقم مناخ التهديد لهؤلاء الموظفين والتحرش بهم إلى تقليص قدرة الوكالات الإنسانية على العمل إلى حد كبير. فإمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين تتناقص في جميع أنحاء البلد. كما يتعرّض زملاؤنا الصوماليون - وهم في طليعة القائمين بإيصال المساعدات إلى أكثر السكان ضعفا - للتهديدات بشكل متزايد. ويعود أحد آخر حوادث القتل المرتكبة إلى ١٧ أيار/مايو عندما قُتل الرئيس الصومالي لمنظمة ''Horn Relief'' غير الحكومية بصورة وحشية في كسمايو.

٥٢ - ويعيش الكثير من المشردين حديثا في ظروف هشة دون وصول إلى الخدمات الأساسية، وفئات السكان الأكثر ضعفا هي الأكثر تضررا. وقد حاولت ميليشيات شتى إعاقة الوصول إلى المستوطنات خلال عمليات توزيع الأغذية. وما فتئت نقاط التفتيش وحواجز الطرق تشكل أيضا عقبات كأداء في وجه إيصال المساعدات: فهناك الآن حوالي ٤٠٠ حاجز ونقطة تفتيش في أنحاء البلد تعيق إيصال هذه المساعدات وتزيد من تكاليفها وتؤخر حركة السلع. وشهد ممر أفغوي، حيث يقدَّم الآن الجزء الأكبر من المساعدات الإنسانية في الصومال، أكثر من ٤٠ حادثا أمنيا منذ بداية السنة، من بينها انفجار ٧ قنابل زُرعت على جوانب الطرق. وعلى الرغم من ذلك، وُزِّع ٠٠٠ ٤٣ طن من الأغذية بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠٠٨ في جميع أنحاء الصومال، منها ٤٠٠ ٩ طن متري وُزّعت على المشردين داخليا في أفغوي.

٥٣ - وحتى ١ أيار/مايو، كان النداء الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠٨ ممولا بنسبة ٣٥ في المائة تقريبا من مبلغه الإجمالي، مسجّلا عجزا قدره ١٤٠ مليون دولار. ولمواجهة الأزمة الإنسانية المتفاقمة، رفعت الأمم المتحدة وشركاؤها في تقديم المساعدات الإنسانية مبلغ النداء الموحد لعام ٢٠٠٨ من ٤١٣ مليون دولار إلى ٦٣٨ مليون دولار، مما يعني أن العجز بلغ الآن حوالي ٤٠٠ مليون دولار. ونظرا للضرورات الأمنية وللقيود على حركة

موظفي المساعدة الإنسانية، سيلزم وضع استراتيجيات مبتكرة لتقديم الخدمات إلى الـ ٢,٦ مليون صومالي المحتاجين إلى المساعدة.

٥٤ - ويموَّل حاليا من خارج النداء الموحد القسم الأكبر من المساعدات العاجلة الإضافية، من قبيل توفير الأغذية المعلبة في مقديشو ونقل كميات كبيرة من المياه بالشاحنات في المناطق الشمالية والوسطى من البلد، وذلك عن طريق صندوق الاستجابة الإنسانية وجهات مانحة ثنائية. وتلزم بشكل عاجل أموال إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة من المساعدة الغذائية العامة، وتمويل برامج التغذية المخصصة للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وتوفير سبل العيش للمتضررين من الجفاف والتشرد والضائقة الاقتصادية.

سادسا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٥٥ - لا تزال حالة حقوق الإنسان في الصومال تعاني من انتهاكات تتمثل في ارتكاب أعمال عنف عشوائية ضد المدنيين واعتداءات متكررة عليهم، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي لمناصري حقوق الإنسان وتوقيف الصحفيين بشكل استبدادي وقتلهم خارج نطاق القضاء، بالإضافة إلى أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. و منذ ١٩ نيسان/أبريل، أدى اندلاع أعمال العنف الشديد مجددا في مقديشو بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تدعمها إثيوبيا وجماعات المتمردين إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٥٦ - وقيل إنّ القوات الإثيوبية اقتحمت مسجد الهداية في شمال شرق مقديشو في ١٩ نيسان/أبريل وقتلت العديد من رجال الدين التابعين لـ ''جماعة التبليغ''، ومنهم عدد من الدارسين، واحتجزت في معسكر إثيوبي شمال مقديشو حوالي ٤٠ قاصرا كانوا يتلقون دروسا دينية. ويستخدم كل من قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تدعمها إثيوبيا وجماعات المتمردين المدفعية الثقيلة في المناطق الحضرية التي يقطنها مدنيون، مما تسبب في سقوط العشرات بين قتيل وجريح.

٥٧ - وتقع على عاتق كل من حكومة إثيوبيا والصومال التزامات تتعلق بحقوق الإنسان، وكلاهما طرف في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وكلتا الحكومتين ملزمتان باتخاذ التدابير الكفيلة بحماية حقوق الإنسان للمدنيين من الانتهاك على يد الجهات من غير الدول، بما فيها الجماعات المسلحة.

٥٨ - وفي ٢٨ آذار/مارس قام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لسنة أخرى، معربا عن قلقه البالغ إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في هذا البلد. وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضا في قراره من مفوضية حقوق الإنسان تعزيز وجودها في الصومال من أجل توفير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للمؤسسات الصومالية المعنية، وتقديم تقرير عن الوضع قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

٥٩ - وتبذل حاليا جهود، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨)، لإنشاء قدرة فعالة لشؤون حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لرصد وتعزيز حقوق الإنسان في الصومال وكفالة التنسيق بين المكتب المذكور ومفوضية حقوق الإنسان والخبير المستقل الذي عيّنه مجلس حقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، عيّنت مفوضية حقوق الإنسان موظفا لشؤون حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. ويجري حاليا تعيين موظف إضافي لشؤون حقوق الإنسان وموظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان يُتوقع نشرهما بحلول نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٨.

٦٠ - وستضطلع الوحدة المعززة لشؤون حقوق الإنسان بدور حاسم في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وإسداء المشورة للممثل الخاص للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن بناء القدرات والمؤسسات، وتقديم مدخلات لدمج مراعاة حقوق الإنسان كجزء أساسي في عملية إصلاح قطاعات الشرطة والقضاء والقانون، وتوفير الدعم لإنشاء مؤسسة وطنية معنية بحقوق الإنسان وإدراج هذه المسألة في الاتفاقات الممكن إبرامها في المستقبل.

٦١ - ومن المعتزم أن تسافر إلى الصومال قبل نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٨ بعثة أولية لتقييم حالة حقوق الإنسان فيه. وستعدّ البعثة تقريرا عن التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان حاليا في هذا البلد، وتقدم توصيات عملية بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز القدرة المتعلقة بحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وتعمل على تحسين رصد حالة حقوق الإنسان بالتعاون مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وستوفر البعثة للمكتب الأدوات اللازمة لمواجهة انعدام المساءلة عن الجرائم السابقة والحالية، بما فيها أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتزود الوحدة المعززة لشؤون حقوق الإنسان التابعة للمكتب المذكور بالقدرات اللازمة للمساهمة في تطبيق النهج الاستراتيجي الثلاثي المسارات المقترح في آخر تقاريري المرحلية عن الصومال والذي اعتمده مجلس الأمن.

بناء المؤسسات

٦٢ - أنشأت الأمم المتحدة، مع شركاء دوليين آخرين، اتحادا يضم شركاء من أجل دعم العملية الدستورية، مع التركيز على (أ) توفير الدعم الفني للجنة الدستورية الاتحادية المستقلة واللجنة البرلمانية من أجل الدستور؛ (ب) تعزيز الحوار والمصالحة الوطنيين بشأن عملية صياغة الدستور؛ (ج) تقديم الدعم للمجتمع المدني وقطاع التربية المدنية؛ (د) توفير الدعم المؤسسي وبناء القدرات.

٦٣ - وتُنظَّم حلقات عمل لبناء القدرات مخصّصة لأعضاء اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة واللجنة البرلمانية من أجل الدستور وكذلك للمجتمع المدني الصومالي. وقدّمت الأمم المتحدة الدعم لمشاركة أكثر من ٥٠ منظمة نسائية غير حكومية في حلقة عمل بشأن الدستور عقدت في أيار/مايو في كمبالا، للتوعية بشكل أفضل بالمسائل الدستورية وبمشاركة المواطنين في عملية صياغة الدستور. وفي ٢٢ أيار/مايو، شارك أعضاء من كل من اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة واللجنة البرلمانية من أجل الدستور، مع رئيس الوزراء والأمم المتحدة، في مناقشة استراتيجية بشأن الدستور الصومالي بما في ذلك صياغة لعملية بمجملها. وبعد بداية حلقة العمل هذه، دارت في كمبالا مناقشات لمدة أسبوع بين المنظمات النسائية غير الحكومية وخبراء في هذا المجال، بشأن أصول عملية وضع الدستور ومشاركة المنظمات النسائية غير الحكومية في التربية المدنية. وكان من بين النتائج البارزة لحلقة العمل هذه اتخاذ قرار باستعراض دستور عام ١٩٦٠ والميثاق الاتحادي الانتقالي لعام ٢٠٠٤، وتحديد المبادئ التي يتعين إدراجها في الدستور الجديد؛ وتشكيل فريق فني يتولى إعداد الصيغة الأولى من الدستور ووضع خطة عمل واضحة المعايير لصياغته واستطلاع آراء الجمهور وتوعيته بهذا الشأن.

٦٤ - ومنذ قدمت تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، لا تزال المشاورات بين الأمم المتحدة والنظراء الوطنيين جارية في عدد من المجالات، مثل تحليل الفقر ورسم الخرائط المتصلة به، وإدارة المعلومات وتوفير الدعم في مجال القدرات إلى عدد من المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك التدريب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل الجنسانية وحقوق الإنسان. وبفضل المساعدة التقنية المقدمة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة، يجري إحراز تقدم بشأن مشروع قانون الإدارة المالية العامة، وثمة أطر للشفافية والمساءلة منفذة في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. وعّين خبراء فنيون في المسائل الجنسانية وفي الإحصاءات في الوزارات المختصة في مقديشو و ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. وشرع أيضا في التدريب لفائدة موظفي الوزارات الرئيسية بشأن التخطيط الجنساني والميزنة الجنسانية في إطار الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٦٥ - ومن بين أهم الإنجازات التي حققت الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن العمليات والهياكل الأساسية لمجموعة تدابير بدء العمل الممولة من قبل جهات مانحة دولية عن طريق الأمم المتحدة في نيسان/أبريل. وتشمل مجموعة التدابير التي تمتد على فترة ستة أشهر تقديم الدعم للتوظيف والتعيين والمعدات وتقييم المباني العامة وعملية التخطيط لأنشطة المصالحة الوطنية.

الحوكمة المحلية واللامركزية في تقديم الخدمات من أجل توفير مياه مأمونة والتثقيف في مجال التصحاح والنظافة الصحية

٦٦ - ركز نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال في الأشهر الثلاثة الماضية على تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لمجالس المقاطعات ووضع السياسات الموجهة صوب اللامركزية وتوفير مياه الشرب المأمونة. وتمثل أحد الإنجازات الجديرة بالذكر في توقيع وثيقة برنامج مشترك بشأن الحوكمة المحلية واللامركزية في إيصال الخدمات من قبل برنامج موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويعد ذلك بمثابة تحول نحو نهج وحيد ومتسق لتقديم الدعم على الصعيد المحلي.

٦٧ - ومن خلال عملية من المصالحة والانتخابات المحليتين، أنشئت مجالس إقليمية ومجالس مقاطعات محلية في منطقة جيدو. وجرى تحديد مبان لمكاتب مجالس المقاطعات في عشر مقاطعات في منطقتي باي وباكول، وشرع في أشغال بناء في أربع مقاطعات أخرى في ''بونتلاند''. وأعد مشروع مبادئ توجيهية للتخطيط على مستوى المقاطعات وعمليات الاستثمار عن طريق مشاورات مشتركة بين الأمم المتحدة والصومال في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. ومن خلال البرنامج المشترك، نظمت الوكالات التابعة للأمم المتحدة أيضا دورات تدريبية لفائدة مجالس المقاطعات بشأن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالحكومة المحلية.

٦٨ - وفي منطقة أفغوي، أتيحت فرصة الحصول على المياه بصفة منتظمة لعدد إضافي من الناس بلغ ١٠ ٠٠٠ شخص، أغلبهم من المشردين داخليا. ويجري أيضا بناء مصادر دائمة للمياه لخدمة ما يناهز ٣٠ ٠٠٠ شخص. وفي ''بونتلاند''، استحدثت نظم لإعداد فواتير المياه تتسم بالإنصاف لكفالة إدارة المياه على نحو مستدام في ثلاث مدن. وفي ''صوماليلاند''، يجري اختبار نظم لإدارة النفايات الصلبة ونماذج لمباشرة الأعمال الحرة في القطاعين العام والخاص في ثلاث مقاطعات، بينما توشك على الانتهاء دراسة تتعلق بتوفير إمدادات بديلة للمياه في بوراما شرع فيها في منتصف عام ٢٠٠٣.

سيادة القانون والأمن

٦٩ - كجزء من مبادرة جارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنجز ٥٠٠ عضو في قوات الأمن في ''صوماليلاند'' و ٢٧٣ عضو في ''بونتلاند'' مشروعا لإعادة الإدماج مدته ستة أشهر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وآذار/مارس ٢٠٠٨ على التوالي. كما تم تحديد مجموعة ثانية من القضايا تخص ٥٠٠ حالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في ''صوماليلاند'' وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ في ''بونتلاند''. وستشرع الدفعة الثانية في ''صوماليلاند'' في أنشطة إعادة الإدماج في تموز/يوليه من هذه السنة، في حين ستبدأ الأنشطة في ''بونتلاند'' في آب/أغسطس. وفي إطار برنامج إعادة الإدماج، يحق لكل مستفيد الخيار بين اكتساب مهارات بالتدريب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أو تلقي تدريب مهني، أو إعادة الإدماج في الأرياف، أو الاستفادة من التعليم الرسمي.

٧٠ - وأنجزت دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية لفائدة جنوب الصومال، تشمل ٤٤٨ قرية، صنفت ٣١ قرية منها على أنها متضررة من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وأنشئ مخيم ومركز تدريب في مجال إجراءات مكافحة الألغام في بايدوا، ويجري تنظيم دورات تدريبية، كما يجري تقديم الرعاية الطبية في حالات الطوارئ للضحايا. وأوفد ثلاثة خبراء جدد في مجال التخلص من الذخيرة المتفجرة لكفالة تحسين نوعية جميع عمليات إزالة الألغام في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''.

٧١ - وفي إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز قوة الشرطة الصومالية، سيجري تدريب ٦٠ من كبار مديري مراكز الشرطة. وتعزيزا للشفافية والمحاسبة لدى الشرطة الصومالية، تدعم الأمم المتحدة إنشاء وحدة للرقابة الداخلية والمعايير المهنية تابعة لمديرية الشرطة. وقد تم توسيع نطاق اللجان الاستشارية للشرطة في آذار/مارس ٢٠٠٨، وهي تقوم حاليا برصد جميع مراكز الشرطة بالمقاطعات الستة عشرة في مقديشو. وتلقت هذه اللجان الدعم أيضا لرصد حالة حقوق الإنسان في ثمانية مراكز للشرطة بالمقاطعات. وقدمت الأمم المتحدة دعما مستمرا لوحدتي الحماية الخاصة في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، ويجري حاليا التخطيط للمشتريات من أجل توفير المعدات والمركبات والزي الرسمي.

٧٢ - وفي قطاع العدل، تتواصل التقييمات القضائية المفصلة في أنحاء الصومال. وفي المناطق الجنوبية الوسطى من الصومال، تعمل الأمم المتحدة في الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية على تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال توفير التمثيل القانوني المجاني للفئات الضعيفة. وفي هرجيسة، أتاح الدعم الإضافي المقدم إلى مراكز المساعدة القانونية من جانب الوكالات التابعة للأمم المتحدة تقديم خدمات قانونية مجانية للفئات المحرومة، بما في ذلك

المشردون داخليا، مما أسفر عن ٢٥٠ دعوى لإعادة القضية إلى المحكمة و ٦١ دعوى تتصل بالقانون المدني و ٣٨ دعوى تتصل بالمشردين داخليا واللاجئين و ٢٣ دعوى جنائية، إضافة إلى ٨٣ دعوى تناولها على وجه التحديد مركز المساعدة القانونية لفائدة النساء والأطفال. وعززت الوكالات التابعة للأمم المتحدة في ''بونتلاند'' مركز المعونة القانونية ومشروع مركز احتجاز المتهمين احتياطيا، ونتيجة لذلك عززت ١٠٩ قضية.

توفير الخدمات الأساسية

٧٣ - شرعت الأمم المتحدة مع الشركاء الوطنيين المعنيين في إعداد مجموعة أساسية من الخدمات الصحية في أنحاء الصومال. وسيوفر ذلك إطارا للرعاية الصحية الأساسية مع التعريف بمستويات الرعاية الصحية وعناصرها والاحتياجات من الموارد البشرية وتكلفة تقديم تلك الخدمات للفرد الواحد. وفي إطار الأنشطة المتعلقة بالصحة الإنجابية، استفاد ٢٢ فردا من التدريب في مجال توليد النساء في المجتمعات المحلية في هرجيسة، وتدربت ٤٠ قابلة على رعاية الطوارئ المتصلة بالتوليد في ''بونتلاند''. وعززت خدمات صحة الأم في المرافق الصحية القائمة من خلال توفير اللوازم والسلع الأساسية المتصلة بالصحة الإنجابية.

٧٤ - وفي إطار برنامجي ''الغذاء مقابل التعليم'' و ''الغذاء مقابل التدريب''، تلقى ٩٦ ٩٧١ طفلا و ٤٥٦ ٧٦ شخصا الغذاء، بمن فيهم ٠٢٦ ٥٤ من المستضعفين من الشباب وأفراد الميليشيات السابقين والمشردين داخليا والعائدين. وفيما يتصل بالأمن الغذائي، جمعت الوكالات التابعة للأمم المتحدة بين الموارد لتحسين الحالة التغذوية للفئات الضعيفة، بمن في ذلك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وزودت مستشفيات علاج الدرن (السل) والمستشفيات العامة ومستشفيات الأمراض العقلية بالأغذية لفائدة ما يناهز ٥٠٠ من المرضى الذين كثيرا ما تهملهم أوساط مقدمي المعونة. وفي ''بونتلاند''، وضع برنامج إضافي للتغذية لفائدة الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والرضع عن طريق مراكز صحة الأم والطفل في مخيمات المشردين داخليا في بوساسو وفي بري وغاردو وغالكايو.

سبل العيش والمأوى

٧٥ - تحظى المجتمعات المحلية المستهدفة حاليا بفرصة أفضل للاستفادة من المرافق الإنتاجية، بما فيها أسواق الحليب، ومراكز ممارسات المكافحة المتكاملة للآفات، وما يزيد على ١٢ مسلخا جديدا، إضافة إلى أسواق ومرافق للتجهيز في ثلاث مناطق في جنوب الصومال

وفي غاروي وغاردو وبوساسو و ''بونتلاند''. وتواصل الدعم المقدم لمنتجي وتجار اللحوم الصومالي، وجرى تحسين نظم ضمان الجودة ونتيجة لذلك زادت صادرات اللحوم.

٧٦ - واستفاد عدد من المجتمعات المحلية في أنحاء الصومال من بناء الهياكل الأساسية وإصلاحها، مثل السدود والخزانات والآبار والقنوات، مما زاد من توافر المياه. وجرى بناء ستة وثمانين وحدة إسكان منخفضة التكلفة في المناطق الحضرية ''لصوماليلاند'' باستخدام أساليب التعاقد مع المجتمعات المحلية. واستفاد عدد من المجتمعات المحلية أيضا من إنشاء ١٠ مرافق سوقية إضافية في هرجيسة وبوروما وبوراو.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي والجنساني

٧٧ - أحيط علما مع الموافقة بأن الحكومة الاتحادية الانتقالية واللجان المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كل من ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' عملت مجتمعة وإلى جانب المجتمع المدني على إحراز تقدم صوب تحقيق غايات عام ٢٠٠١ التي حددتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتيح الرد الأمل في بلوغ الغايات المتفق عليها على الصعيدين الوطني والعالمي فيما يتعلق بتعميم الاستفادة من الخدمات المتكاملة للوقاية والعلاج والرعاية والدعم على الصوماليين كافة. وتدعم الأمم المتحدة تعزيز نظم المعلومات المتصلة بالصحة وتنظيم دورات تدريبية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفائدة ٣ ٠٠٠ أخصائي صحي.

٧٨ - وتعززت جهود الدعوة من أجل الحد من حالات الناسور وخفض معدلات الوفيات النفاسية. وفي جنوب الصومال، اتخذت الأمم المتحدة تدابير من أجل التصدي للعنف ضد المرأة في مقديشو، وهيران، وبايدوا، وبَلكاد، بما في ذلك الدعوة والدعم الطبي. وفي 'صوماليلاند'، أنشأت الأمم المتحدة وشركاؤها آلية إحالة للناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني من أجل توفير الرعاية الطبية والنفسانية - الاجتماعية الأساسية، والمساعدة القانونية، والحماية، وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية. وتواصل الأمم المتحدة توفير الدعم في مجال بناء قدرات مقدمي خدمات الرعاية الصحية في ميداني الإدارة الطبية والرعاية النفسانية - الاجتماعية، ومساندة الناجين من العنف الجنساني. إلا أن القلق يساورني من استمرار إفلات مرتكبي أعمال العنف الجنساني في الصومال من العقاب، الذي يرجع في المقام الأول إلى خوف الناجين من انتقام الجناة. ومن الحتمي أن نعمل على تحسين آليات التوثيق والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي.

سابعا – ملاحظات

٧٩ – لا يزال الصومال يشكل تحديا للمجتمع الدولي، إلا أن التطورات الأخيرة تمنح مبررا للأمل. وأُثني على شجاعة الشعب الصومالي وأرحب بدعم ممثلي الشتات الذين أظهروا تأييدهم لعملية السلام الحالية.

٨٠ – ويشكل اتفاق جيبوتي خطوة هامة تجاه تحقيق السلام والاستقرار للصومال. ويتمثل التحدي الرئيسي الآن في التنفيذ. وأدعو كلا الطرفين إلى التقيد ببنود الاتفاق ولا سيما وقف الأعمال العدائية وتيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وبالنسبة للمنتمين إلى المعارضة، ممن أعربوا عن عدم احترامهم للعملية الحالية، فيجب إقناعهم بالمشاركة في العملية وتشجيعهم على ذلك. ويظل تأمين انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال اختبارا هاما لنجاح الاتفاق، وأُعرب عن اعتمادي على قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، وحكومة إثيوبيا، وكل أصدقاء الصومال لتقديمهم الدعم في هذا الصدد.

٨١ – وأدعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة التزامهم الصريح بمساندة شعب الصومال وقادته خلال المرحلة البالغة الأهمية لتنفيذ الاتفاق. وعلى وجه الخصوص، أحث البلدان المجاورة للصومال على مواصلة دعمها لتحقيق السلام والاستقرار فيه.

٨٢ – وبينما نحرز تقدما على الجبهة السياسية، يجب وضع خطط لترتيبات أمنية مناسبة من أجل دعم نقل مقار الأمم المتحدة إلى الصومال ونشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار.

٨٣ – ووفقا للنهج الاستراتيجي الثلاثي المسارات الذي أتبعه بشأن الصومال، فإن التقدم على الجبهة السياسية ونشر ترتيبات أمنية مناسبة سيسفران عن تهيئة حيز للأنشطة البرنامجية والإنسانية والإسراع بتحويل الإجراءات المتعلقة بالصومال من إجراءات مبنية على النزاع إلى إجراءات موجهة نحو التنمية. وفي هذا الخصوص، سيتسم عمل وحدة التخطيط المشتركة داخل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بأهمية بالغة.

٨٤ – وأشير إلى المساعدة الإضافية التي طلبها رئيس الوزراء حسين لدعم إصلاح الشرطة، وأرحب بالجهود التي بذلها مؤخرا الشركاء الدوليون تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل إنشاء إطار لقطاع أمني. كما أرحب بمجموعة البدء الحديثة التي تبلغ قيمتها ١٤ مليون دولار من أجل المساعدة في توفير الاحتياجات الفورية للحكومة الاتحادية الانتقالية. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم كل المساعدات الممكنة إلى الحكومة في الوقت المناسب من أجل تحسين قدرتها على توفير الخدمات للشعب الصومالي وإكمال المهام المنصوص عليها في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

٨٥ - كما أثني على الإعلان الصادر عن الأطراف بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في محادثات جيبوتي، وأدعو كل أطراف النزاع إلى احترام الإدارة الذاتية للعمليات الإنسانية واستقلالها، بما يسمح بوصول المعونة إلى من هم أكثر احتياجا إليها، متى وأينما احتاجوها. إن الحالة الإنسانية أليمة، ويجب بذل كل الجهود لتخيف معاناة الصوماليين.

٨٦ - وقد أشرت ببالغ القلق إلى موجة القرصنة التي حدثت مؤخرا في المياه الإقليمية الصومالية. فخلال العام الأخير استولى القراصنة العاملون قبالة الساحل الشمالي الشرقي للصومال على عدد من السفن، وفي عام ٢٠٠٨، حتى ١٥ تموز/يوليه، وقع ١٤ حادث قرصنة. وهذه التطورات تجعل المياه الصومالية من بين أخطر أماكن مرور السفن في العالم. ومن ثم أرحب بقرار مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨) بشأن القرصنة، الذي يدعو الدول الأعضاء ذات القدرات البحرية والعسكرية في المنطقة إلى تنسيق جهودها من أجل ردع القرصنة والسلب المسلح في البحر، وذلك بالتعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وبالتشاور مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، نعمل مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمات أخرى بشأن اتخاذ تدابير مناسبة لتنفيذ القرار ١٨١٦ (٢٠٠٨).

٨٧ - كما أثني على جهود الدانمرك و فرنسا وهولندا في توفير الحراسة العسكرية لسفن إيصال المساعدات الإنسانية. كما أدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى مواصلة أعمال الحراسة البحرية هذه، التي قدمت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ مساعدة بالغة الأهمية فيما يتعلق بإيصال السلع الإنسانية إلى الصومال عن طريق البحر بشكل آمن، حيث انتهت أعمال الحراسة التي تقدمها البحرية الملكية الهولندية في ٣٠ حزيران/يونيه.

٨٨ - ولا تزال الحالة الأمنية المتدهورة في الصومال تشكل مسألة مثيرة لقلق بالغ، حيث بلغت الخسائر في صفوف المدنيين معدلا مرتفعا مثيرا للانزعاج. وأدين على وجه الخصوص كل أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك الهجمات الموجهة ضد الصحفيين وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأثني على القوات الباسلة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي تضطلع بمهامها وفقا للأصول المهنية في ظروف بالغة الصعوبة. أما الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم قوات لتعزيز قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال فما زلت أحثها على نشر هذه القوات في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية. ومن الأهمية بمكان أن تتحسن الحالة الأمنية تحسنا كبيرا ليصبح من الممكن تنفيذ اتفاق جيبوتي وتوزيع المساعدات الإنسانية.

٨٩ - وأعرب عن انزعاجي الشديد من ثقافة الإفلات من العقاب المستمرة في الصومال. فحقوق الإنسان المكفولة للصوماليين تُنتهك بصفة يومية. ويتحمل المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، وطأة النزاع. ويجب التركيز على وضع آليات للتحقيق في أخطر الانتهاكات وتقديم الجناة إلى المحاكمة. ويكتسب توفير الدعم التقني والمالي أهمية بالغة من أجل إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة، وحماية المشردين داخليا، وتجنب المأساة التي يواجهها المهاجرون، وترسيخ ودعم سيادة القانون، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشجع البرلمان الاتحادي الانتقالي على إجراء مناقشات ترمي إلى التوقيع والتصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل. وأحث بشدة كل أصحاب المصلحة في العملية السياسية الصومالية على الالتزام بإدماج حقوق الإنسان في الإصلاح المتعلق بالدستور والقضاء والشرطة والأراضي، وفي إنشاء آليات المساءلة والعدالة الانتقالية.

٩٠ - وأدين الهجمات وأعمال القتل والاختطاف التي يتعرض لها الأفراد المرتبطين بإيصال المساعدات، وأدعو كل الأطراف إلى أن توقف على الفور استهداف هؤلاء الأشخاص. ويساورني بالغ القلق بشأن اختطاف تسعة أفراد مرتبطين بإيصال المساعدات، لا يزالون محتجزين حتى الآن. وأدعو المسؤولين عن ذلك إلى ضمان الإفراج الفوري عنهم وكفالة سلامتهم.

٩١ - وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا تقديري العميق لممثلي الخاص للصومال، لقيادته وجهوده الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة فيما بين الشعب الصومالي. وأدعو كل الأطراف الصومالية والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم كامل دعمها وتعاونها له سعيا إلى تحقيق هذا الهدف.